



دور إدارة الأزمات وعلاقتها بمستوى ارتفاع الجريمة خلال جائحة كورونا من وجهة نظر طلاب قسم التخطيط والإدارة التربوية كلية الآداب- جامعة سبها

آمال محمد بشير اعيداه

قسم التخطيط والإدارة التربوية، كلية الآداب، جامعة سبها، ليبيا

المخلص	الكلمات المفتاحية:
يهدف البحث الحالي التعرف دور إدارة الأزمات وعلاقتها بمستوى ارتفاع الجريمة خلال جائحة كورونا من وجهة نظر طلاب قسم التخطيط والإدارة التربوية كلية الآداب- جامعة سبها، التعرف كيف تدار الأزمات في مدينة سبها (كورونا نموذجاً)، اشتمل البحث على عينة قوامها (50) طالب وطالبة ، اختيرت بأسلوب العينة العشوائية المنظمة، اتبعت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي، توصلت نتائج البحث إلى: توجد علاقة ارتباطية موجبة بين إدارة الأزمات ومستوى ارتفاع الجريمة خلال جائحة كورونا من وجهة نظر طلاب قسم التخطيط والإدارة التربوية، لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين إدارة الأزمات ومستوى ارتفاع الجريمة خلال جائحة كورونا تبعاً لمتغير الجنس، لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين إدارة الأزمات ومستوى ارتفاع الجريمة خلال جائحة كورونا في محور (فرض الحجر الصحي) و(كثرة الاعتداء والسرقة)، وتوجد فروق بين إدارة الأزمات ومستوى ارتفاع الجريمة خلال جائحة كورونا في محور (فرض الحجر الصحي) و(كثرة الاعتداء والسرقة)، وهذه الفروق لصالح الطلبة الذين تصل أعمارهم إلى (23 فما فوق). لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين إدارة الأزمات ومستوى ارتفاع الجريمة خلال جائحة كورونا في محور (فرض الحجر الصحي) و(كثرة الاعتداء والسرقة) و(تعامل الكلية مع الأزمات)، وتوجد فروق بين إدارة الأزمات ومستوى ارتفاع الجريمة خلال جائحة كورونا في (غياب دور الأسرة) والأداة ككل، وهذه الفروق لصالح طلبة الفصلي (الثالث - الرابع) والفصلي (السابع - الثامن)، لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين إدارة الأزمات ومستوى ارتفاع الجريمة خلال جائحة كورونا تبعاً لمتغير نوع السكن.	ارتفاع الأزمات الجريمة جائحة كورونا مدينة سبها

The role of crisis management and its relationship to the level of crime during the Corona pandemic from the point of view of students of the Department of Planning and Educational Administration, Faculty of Arts - Sebha University

Amal Mohameed basher Areedah

Department of Educational Planning and Administration, Faculty of Arts, Sebha University, Libya

Keywords:

Altitude
Crisis
Crime
Corona Pandemic
Sebha city

ABSTRACT

The current research aims to identify the role of crisis management and its relationship to the level of crime during the Corona pandemic from the point of view of the students of the Department of Planning and Educational Administration, Faculty of Arts - Sebha University, to identify how crises are managed in the city of Sebha (Corona as a model), the research included a sample of (50) male and female students , was chosen in the style of an organized random sample, the researcher followed the descriptive analytical approach, the results of the research concluded: There is a positive correlation between crisis management and the level of crime during the Corona pandemic from the point of view of the students of the Department of Educational Planning and Management, there are no statistically significant differences between crisis management and the level of The rise in crime during the Corona pandemic according to the gender variable, there are no statistically significant

*Corresponding author:

E-mail addresses: Ama.areedah@sebhau.edu.ly

Article History : Received 11 January 2022 - Received in revised form 15 February 2022 - Accepted 20 February 2022

differences between crisis management and the level of crime during the Corona pandemic in the axis (imposing quarantine) and (frequent assault and theft), and there are differences between crisis management and the level of high crime during the Corona pandemic in The axis (the college's dealing with crises) and (the absence of the role of the family) and the tool as a whole according to the age variable, and these differences are in favor of students who reach (23 and above). There are no statistically significant differences between crisis management and the level of crime high during the Corona pandemic in the axis (imposing quarantine), (the frequency of assault and theft) and (the college's dealing with crises), and there are differences between crisis management and the level of crime during the Corona pandemic in (the absence of The role of the family) and the tool as a whole, and these differences are in favor of the students of the semester (third - fourth) and quarterly (seventh - eighth), there are no statistically significant differences between crisis management and the level of crime high during the Corona pandemic according to the variable of housing type)

المقدمة

2. هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين دور إدارة الأزمات وعلاقتها بمستوى ارتفاع الجريمة خلال جانحة كورونا من وجهة نظر طلاب قسم التخطيط والإدارة التربوية - كلية الآداب - جامعة سبها وفقا لمتغير العمر (19-20 . 20-22 . 22-25 . 25 فما فوق).

3. هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين دور إدارة الأزمات وعلاقتها بمستوى ارتفاع الجريمة خلال جانحة كورونا من وجهة نظر طلاب قسم التخطيط والإدارة التربوية - كلية الآداب - جامعة سبها وفقا لمتغير الفصل الدراسي (الأول- الثاني - الثالث - الرابع - الخامس - السادس - السابع - الثامن).

فروض البحث :

1. توجد علاقة ارتباطية بين دور إدارة الأزمات ومستوى ارتفاع الجريمة خلال جانحة كورونا من وجهة نظر طلاب قسم التخطيط والإدارة التربوية- كلية الآداب- جامعة سبها.

2. توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين إدارة الأزمات وعلاقتها بمستوى ارتفاع الجريمة خلال جانحة كورونا من وجهة نظر طلاب قسم التخطيط والإدارة التربوية - كلية الآداب - جامعة سبها وفقا لمتغير الجنس (ذكر - انثي).

3. توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين إدارة الأزمات وعلاقتها بمستوى ارتفاع الجريمة خلال جانحة كورونا من وجهة نظر طلاب قسم التخطيط والإدارة التربوية - كلية الآداب - جامعة سبها وفقا لمتغير العمر (19-20 . 20-22 . 22-25 . 25 فما فوق).

4. توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين إدارة الأزمات وعلاقتها بمستوى ارتفاع الجريمة خلال جانحة كورونا من وجهة نظر طلاب قسم التخطيط والإدارة التربوية - كلية الآداب - جامعة سبها وفقا لمتغير الفصل الدراسي (الأول- الثاني - الثالث - الرابع - الخامس - السادس - السابع - الثامن).

أهمية البحث:

1. محاولة تصنيف وتحليل وتقييم هذه الازمة لدى الطلاب.
2. معرفة خطورة أزمة كورونا علي الطلاب والمجتمع ككل.
3. التعرف علي رد فعل الطلاب خلال هذه الازمة.

أهداف البحث:

1. التعرف كيف تدار الازمات في مدينة سبها (كورونا نموذجاً).
2. معرفة النتائج التي طرأت خلال الاغلاق التام للمؤسسات التربوية.
3. التعرف علي مستوى الوعي بشأن الإجراءات اللازمة للتصدي للوباء.

مصطلحات البحث :

الأزمة: هي حالة غير عادية تخرج عن نطاق التَّحكُّم والسيطرة، وتؤدي إلى

إن التقدم السريع على مستوى المؤسسات وعلى المستوى التقني، والتغيرات السريعة المتلاحقة تؤدي لأنواع متعددة من المواقف الأكثر تعقيداً وغموضاً والتي يطلق عليها الأزمات، والتي يجب التعامل معها للتخلص منها والحد من تأثيرها على البشر أولاً والمؤسسات والأموال.

ومما لا شك فيه أن الأزمات يكون لها العديد من الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية، والتي يجب التعامل مع كل منها أثناء إدارة الأزمة وتحت ضغطها.

ويصعب التوصل لمفهوم موحد للأزمة وخصوصاً مع اختلاف زوايا تناولها، إلا أنها تشترك دائماً مع بعضها في مجموعة من الخصائص مثل التهديد للموارد والقيم والأهداف، وضيق الوقت المتاح لاتخاذ القرارات، ونقص المعلومات وعدم دقتها، والمفاجأة والتي يمكن أن تحد من جهود إدارة الأزمة.

ولا يخفي على أحد أن تعرض المجتمع للأزمات يهدد بصورة عشوائية ومستمرة في نفس الوقت التنمية سواء في جانبها المادي أو البشري حيث تسبب الأزمات بمختلف أنواعها خسائر في المنشآت والمرافق العامة والممتلكات والثروات البشرية والطبيعية.

تعتبر أزمة كورونا التي نشأت بسبب انتشار فيروس كورونا المستجد الأصعب في تاريخ البشرية المعاصر، فقد أدت حتى الآن إلى تقييد حركة البشر وانهميار السياحة وتوقف سلاسل الإنتاج بشكل يهدد الصحة والاقتصاد.

كما يمكن النظر إلى جائحة كورونا على أنها "اختبار إجهاد" للمجتمع العالمي، وله آثار بعيدة المدى في قطاعات التعليم والاقتصاد والصحة والزراعة والنقل وغيرها من القطاعات.

ومن هذا المنطلق تنبع أهمية دراسة الأزمات وشدة خطورتها ودرجة شدتها من قبل المجتمع، ونظراً لاستمرار تواجدها العوامل المسببة للأزمات المختلفة، فإنه يجب إعداد خطط للاستعداد لمواجهة هذه الأزمات ومحاولة وضع أسس ومبادئ التنبؤ بها أو الحد من أثارها التدميرية في حالة صعوبة إجراء التنبؤ.

مشكلة البحث:

تسعي الدراسة الحالية الي الاجابة علي السؤال الرئيسي التالي :

معرفة دور إدارة الأزمات وعلاقتها بمستوى ارتفاع الجريمة خلال جائحة كورونا من وجهة نظر طلاب قسم التخطيط والإدارة التربوية كلية الآداب- جامعة سبها ومن هذا السؤال تفرعت مجموعة من الاسئلة الفرعية والمتمثلة في التالي :

1. هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين دور إدارة الأزمات وعلاقتها بمستوى ارتفاع الجريمة خلال جانحة كورونا من وجهة نظر طلاب قسم التخطيط والإدارة التربوية - كلية الآداب - جامعة سبها وفقا لمتغير الجنس (ذكر - انثي).

توقّف حركة العمل أو هبوطها هبوطاً غير معهود، وبالتالي إعاقة تحقيق الأهداف المطلوبة في الوقت المحدد لها [16].

إدارة الأزمات: عملية إدارية خاصة من شأنها إنتاج استجابة استراتيجية لموقف الأزمات وذلك من خلال مجموعة من الإداريين المتفقيين مسبقاً والذين يستخدمون مهاراتهم بالإضافة إلى إجراءات خاصة من أجل تقليل الخسائر إلى الحد الأدنى [4].

إدارة الأزمات إجرائياً : مجموعة الاستعدادات والجهود الإدارية التي تبذل لمواجهة الحد من الدمار المترتب على الأزمة.

الجريمة: هي سلوك مخالف للأخلاق والآداب والعدالة يخل بنظام المجتمع وقيمته ويسبب ضرراً بمصالح الأفراد وحقوقهم [17].

جائحة كورونا : هو الاسم الذي أطلقتته منظمة الصحة العالمية للفيروس المسبب لمرض الالتهاب الرئوي الحاد والمعروف بأسم (كورونا) والذي أعلنته منظمة الصحة العالمية جائحة عالمية.

الاطار النظري:

مقدمة:

في ظل التغيرات السريعة التي يشهدها المجتمع التي لها انعكاساتها على جوانب الحياة اليومية ومنها انتشار الأمراض والأوبئة في المجتمعات المعاصرة لذلك يجب التصدي لهذه الأمراض والأوبئة من الأمراض المستجدة والأوبئة الحديثة التي كان لها صدى كبير في العالم العربي ومن الأزمات العالمي في جائحة كورونا.

السريع الانتشار وظهرت هذه الجائحة في ديسمبر (2019) بمقاطعة وهان الصينية الحضرية وتعتبر من الأحداث أو الأزمات الغير معتادة في تاريخ الانساني الحديث كما يشهد العالم اليم أزمة حديثة واجتماعية كما يشهد بظهور فيروس كورونا الذي اجتاح كل دول العالم من دون استثناء.

حيث اربك جميع الدول التي اصبحت تتسابق الاكتشاف للقاح المناسب للوباء وتشكيل خلايا الادارة اللازمة للحد من انتشار الفيروس لذلك اطلق عليه الوباء العالمي.

مع بدء انتشار الفيروس وتفشيته خارج حدود الصين أكثر داخل أكثر وفي (11 مارس 2020) تم الاعلان عن حدة الفيروس ، كورونا وتحول إلى جائحة عالمية.

مفهوم الأزمة:

تعددت التعريفات التي تناولت مفهوم الأزمة تبعا لاختلاف المجالات والمستويات التي يتناولها الكتاب والباحثون في دراستهم للأزمات، وكذلك لتعدد أنواع الأزمات وأسبابها وتصنيفاتها المختلفة. ويكمن وجه الصعوبة في تحديد مفهوم الأزمة في شمولية طبيعته واتساع نطاق استعماله، حتى أنه من المتعدّد إيجاد مصطلح يوازي (الأزمة) في ثراء إمكاناته واتساع مجالات استعماله تعود الأصول الأولى لاستخدام كلمة أزمة إلى علم الطب الإغريقي القديم، وقد كانت هذه الكلمة تستخدم للدلالة على وجود نقطة تحول مهمة، ووجود لحظة مصيرية في تطور مرض ما، ويترتب على هذه النقطة، إما شفاء المريض خلال مدة قصيرة أو موته وقد وردت مجموعة من التعاريف للأزمة، كان من أهمها:

يعرف المعجم الوسيط الأزمة بأنها "الشدة والقحط"، وفي قاموس Webster تعرف بأنها "فترة حرجة وغير مستقرة أو خلل في الوظيفة".

وتُعرف الأزمة من المنظور الاقتصادي بأنها وضع اقتصادي عارض يؤثر على تحقيق الأهداف القومية ينشأ من وضع اقتصادي عالمي أو إقليمي أو داخلي، ويحتاج إلى بذل كافة الجهود لاجتيازه أما الأزمة من المنظور الإداري أو من

وجهة نظر الإداريين، فلها عدة تعريفات:

يعرفها (الخضيري، 1990) بأنها "موقف تواجهه إدارة المنظمة، تتسارع فيه الأحداث وتتشابك معه الأسباب بالنتائج، يفقد خلاله متخذ القرار القدرة على التّحكّم بما يجري من أحداث داخل المنظمة وخارجها، مما يؤثر بشكل ملحوظ على أداء المنظمة ومستقبلها [4]" كما ويعرف (الرازم 1995) الأزمة بأنها عبارة عن "حالة غير عادية تترك أثراً قاطعاً على مجريات الأمور العادية، فترك روتين الحياة والعمل وتخلّ بالقواعد والنظم والبنيان الأساسي للعمل [5].

أنواع الأزمات:

أشار (الخضيري 2003) إلى أن للأزمات أنواعاً وتقسيمات مختلفة ومهما تعددت واختلفت أنواعها فإنه يمكن تقسيمها على الشكل التالي [4]:

أولاً: تصنيف الأزمات من حيث مرحلة التكوين:

الأزمة في مرحلة الميلاذ. الأزمة في مرحلة التّم. الأزمة في مرحلة التّضج. الأزمة في مرحلة الانحسار. الأزمة في مرحلة الاختفاء.

ثانياً: تصنيف الأزمات من حيث عدد تكرار حدوثها:

أزمات ذات طابع دوري متكرر. أزمات ذات طابع فجائي عشوائي غير متكرر.

ثالثاً: تصنيف الأزمات من حيث عمق الأزمة:

1. أزمات سطحية غير عميقة، هامشية التأثير.

2. أزمات عميقة متغلغلة جوهرية، هيكلية التأثير.

رابعاً: تصنيف الأزمات من حيث شدتها:

• أزمات عنيفة جامحة يصعب مواجهتها. وهي أزمات تحدث فجأة وبشكل عنيف وتأخذ طابع التفجير المدوي.

• أزمات خفيفة هادئة يسهل مواجهتها. وهي أزمات سطحية غير عميقة وهامشية التأثير.

خامساً- تصنيف الأزمات من حيث الشمول والتأثير:

• أزمات عامة شاملة لجميع أجزاء الكيان الإداري الذي حدثت به الأزمة.

• أزمات خاصة تنحصر في جزء أو أكثر من جزء.

سادساً- تصنيف الأزمات من حيث موضوع أو محور الأزمة:

• أزمات مادية: وهي أزمات ذات طابع اقتصادي، ومادي، وكيمي، وقابلة للقياس، ويمكن.

• دراستها والتعامل معها مادياً وبأدوات تتناسب مع طبيعة الأزمة.

• أزمات معنوية: وهي أزمات ذات طابع نفسي، وشخصي، وغير ملموس، ولا يمكن.

• الإمساك بأبعادها بسهولة، ولا يمكن رؤية أو سماع الأزمة، بل يمكن الشعور بها.

• أزمات تجمع النوعين السابقين.

أسباب نشوء الأزمات:

إن أسباب نشوء الأزمة في أي منظمة يرجع إلى عدة عوامل، يمكن إجمالها كما يلي حسب وجهة نظر [11].

أولاً: البيئة الخارجية والمتمثلة في:

• المنافسين: كقيام المنافسين بتوفير خدمات أفضل يؤدي إلى جذب المستفيدين إليهم

• الضغوط الحكومية والنقابية: كتخصيص ميزانية من قبل الحكومة للمستشفى تكون غير كافية لتشغيل قسم أو اثنين.

• المبادئ والقيم السائدة.

• توفر الأزمات قدراً هائلاً من الخبرات التي تترك أثراً عميقاً في المؤسسة.
 • كما تتيح الأزمة الفرصة لظهور الأبطال من صانعي ومتخذي القرارات، كما وتحول بعض الأفراد عن الأعمال التقليدية واقتحام أعمال جديدة، وتؤدي أيضاً إلى اكتشاف عيوب أسلوب العمل الفردي غير المنسق.
 الآثار السلبية: تتلخص الآثار السلبية للأزمة في:

• الهروب من مواجهة الأزمة، التكوّن والانسحاب، البطء في الحركة، تهوين الأزمة.
 • قد يعزز مناخ الأزمة أفكاراً وسلوكيات ضارة، إذ يندفع بعض الناس أو الإدارة إلى سلوك طرق غير مشروعة للالتفاف حول الأزمة قد تؤدي كثرة المعلومات الواردة للإدارة إلى ضعف القدرة على اتخاذ قرارات صحيحة وحاسمة، وذلك لأن كثرة المعلومات عن اللازم يعادل في تأثيره السلبى قلة المعلومات وعدم كفايتها لاتخاذ القرار الصحيح في الوقت المناسب
 مفهوم الجريمة:

الجريمة مثل أي مشكله أمنية واجتماعية واقتصادية لها نفس خصائص المشكلات ومنها، انها متعددة ومتنوعة ومتداخلة وترجع إلى عوامل عديدة متفاعلة وتؤدي إلى نتائج سلبية عديدة ايضاً في مثل أي ظاهرة اجتماعية [18].

ماهية الجريمة:

هناك تعريفات عديدة للجريمة منها:

1- الجريمة هي " فعل غير مشروع صادر عن إرادة جنائية يقرر له القانون عقوبة أو تأديبه.

2- الجريمة هي " كل فعل يستوجب تحمل المسؤولية الجنائية تكفل القانون بيانه وفرض عقوبة على مرتكبه".

3- الجريمة هي " كل فعل يدخل صاحبه تحت طائلة القانون، ويرى البعض أنها مرض اجتماعي وبالتالي يحتاج الجاني إلى علاج مثل العقاب [17]"

4- الجريمة كل نشاط خارجي لإنسان، سواء تمثل في فعل أو امتناع، يفرض له القانون عقاباً، ويقصد بالعقاب هنا "العقوبات" بالمعنى الذي حدده وبينه المشرع من خلال قانون العقوبات.

وهذا فإن الجريمة هي عبارة عن سلوك غير سوي، معاقب عليه قانونياً، وهذه العقوبة تمثل عملية الردع لمرتكبها، لعدم القيام بتكرارها، إلا أنه في حال العود للجريمة وتكرارها، فإن ذلك يمكن رده الأمر لمجموعة من العوامل النفسية أو الاقتصادية أو السياسية.. الخ، وهذا ما سيتم تناوله في العناوين الآتية.

العوامل أو الأسباب الدافعة لأرتكاب الجرائم :

أن هناك عدة أسباب كامنة لأرتكاب الجرائم، يمكن إيجازها على النحو الآتي:
 1. الكثافة السكانية العالية .

2. التفاوت الاجتماعي بين أفراد الشعب فهناك أشخاص يتمتعون بمستوي علمي ومالي مرتفع والآخرين يعيشون في الحضيض .

3. ضعف الرقابة الأسرية وقلّة الوعي .

4. الانفتاح على العالم الغربي وانتشار الأفلام على شاشات الفضائيات والانترنت.

5. انتشار البطالة بين صفوف المواطنين مما أدى لانخفاض المدخولات.

6. تزايد نسبة البطالة ال يعني بالضرورة ازدياد نسبة الجريمة أو الانحراف إلا أن من شأن ذلك أن يساهم في نمو هذه الظاهرة بشكل أو بآخر.

مراحل الجريمة :

• الكوارث الطبيعية: مثل الزلازل والبراكين والأعاصير، وهي لا دخل للإنسان بها، بل هي من فعل الطبيعة.

ثانياً: البيئة الداخلية والمتمثلة في:

• خصائص الأفراد والمديرين: حيث إن خصائص الأفراد لها دور كبير في نشوء الأزمات،

• فبعضهم لا يتمتع بالمقدرة على التعامل مع المشكلات البسيطة، ولا يمكنهم أخذ قرارات سليمة وبالتالي تؤدي إلى نشوء أزمة.

• ضعف الإمكانيات المادية والتكنولوجية والبشرية: فالمستشفيات الحكومية تعاني من نقص شديد في الإمكانيات البشرية على وجه التحديد ونقص في الإمكانيات المادية والتكنولوجية.

• التهوين من الأزمات وعدم أخذها بعين الاعتبار، وبالتالي يؤدي إلى تفاقمها وعدم السيطرة عليها.

• انعدام الثقة: إن انعدام الثقة يؤدي إلى الابتعاد عن الخدمات التي توفرها المستشفيات.

• التسرع في اتخاذ القرارات، وبالتالي تكون قرارات غير سليمة وغير دقيقة وقد تكون سبباً في تفاقم الأزمة وليس الحد منها.

• عدم فعالية الاتصالات بين أجزاء المؤسسة بعضها ببعض، وبين المؤسسات الأخرى ذات

• العلاقة وأيضاً ضعف الاتصال بين الأفراد والمسؤولين.

• ضعف القيادات.

خصائص الأزمة

تتسم الأزمات بعدة سمات:

1. الأزمة نقطة تحول تزداد فيها الحاجة إلى الفعل المتزايد لمواجهة الظروف الطارئة [14].

2. تتميز بدرجة عالية من الشك في القرارات المطروحة يصعب فيها التحكم الأحداث.

3. تسود فيه ظروف عدم التأكد ونقص المعلومات وضغط الوقت والحاجة إلى اتخاذ قرارات صائبة المفاجأة والسرعة إلى تحدث بها.

4. سيادة حالة من الخوف والهلع قد تصل إلى حد الرعب والتفكير ويضيف

5. بهذا نقول أن الأزمة تساعد على ظهور اعراض سلوكية مرضية مثل القلق وفقدان العلاقات الاجتماعية و اللامبالاة [10].

آثار الأزمات:

يرى بعض الباحثين أن الأزمة تترك وراءها آثاراً، إما أن تكون سلبية أو تكون ايجابية حسب

طبيعة التعامل مع الأزمة وكيفية إدارتها. وتتلخص الآثار الايجابية فيما يلي:

• إن الضغوط التي تصاحب الأزمات تدفع الإدارة إلى البحث عن حلول لمواجهة هذه الأزمات، ويشكل البعض منها مبادرات يمكن البناء عليها لوضع سياسات جديدة للخروج من الأزمات.

• إن الأزمة تمثل تحدياً للسلوك الاعتيادي، وإذا نجحت الإدارة في مواجهة الأزمة، فإن هذا

• يساعد على الإبداع لديها، لابتكارها أساليب وعادات وسلوكيات جديدة غير مألوفة لمواجهة الأزمة.

أولاً: مرحلة التفكير والتصميم على ارتكاب الجريمة :

إذا جاوز الفاعل مرحلة العمل التحضيري إلى للجريمة وبدأ في تنفيذها، تدخل المشرع بالعقاب أي أن انتقال الجاني من مرحلة التحضير على مرحلة التنفيذ هو انتقال من حالة الإباحة إلى حالة التجريم والعقاب، ف إذا بدأ الفاعل في التنفيذ وتمكن من تحقيق النتيجة الإجرامية المعاقب عليها فتقع الجريمة كاملة، وقد يعجز الفاعل عن تحقيق هذه النتيجة بسبب عوامل خارجة عن إرادته فيعتبر فعله شروعاً في الجريمة [5].

العود للجريمة وماهيتها:

يعرف العود للجريمة بأنه القيام بمخالفة أو جرم أكثر من مرة، وبالتالي فهي عملية التكرار، وبهذا يعرف العود بأنه الشخص الذي تم الحكم عليه بجريمة سابقة، وقام بأفعال وأعمال مرتبطة بنشاطات (إجرامية وبهذا ف نه يشترط صدور حكم سابق قضائي عليه وأن يكون الحبس، وفيما يخص علماء الاجتماع ف ن العود يمثل تكرار المخالفات الاجتماعية التي تؤثر بشكل سلبي على المجتمع [3].

وبهذا ف ن العود يعني " القيام بارتكاب جريمة أخرى تم القيام بتنفيذ عقوبة سابقة عليه بغض النظر عن مدة العقوبة السابقة"، والعود نوعان الخاص العام، فالخاص يتمثل في القيام بتكرار جريمة من نفس النوع السابق كأن يقوم بالسرقة، ومن ثم يقوم بتكرار السرقة مرة أخرى، أما فيما يخص العود العام فتتمثل في القيام بارتكاب جرائم تختلف بطبيعتها عن الجرائم التي اقترفتها سابقاً، كأن يقوم بالمشاجرة أو تعاطي عقاب عليها قانوناً. (المخدرات وغيرها من الجرائم الم السدحان،

النظريات المفصرة للعود للجريمة:

هناك عدة نظريات تعتبر من النظريات المرتبطة بالعود للجريمة، يمكن إيجازها على النحو الآتي:

نظرية السمات:

ترى نظرية السمات بان هناك سمات شخصية وخصائص معينة تفرض على الأفراد وتحفزهم نحو ، وقد جرت محاولات عديدة من أجل تحديد سمات شخصية المدمن وفقاً للإدمان أنماط الشخصية ومي ازتها، وتتضمن هذه الميزات : حالة الكآبة المتدنية الدرجة؛ حب الاختلاط بالآخرين، ومشاعر الوضاعة الإحساس بضعة النفس وهوانها) والمختلطة باتجاهات السمو والفرع والاعتمادية على الغير وال يوجد إتفاق بين أصحاب هذه النظرية على سمات معينة لا الزعم بان المتعاطين لديهم خلل في شخصياتهم، وبالتالي ينظر إليهم على أنهم مرضى نفسيون ومرضى اجتماعيون ولديهم شخصيات غير منضبطة.

النظرية السلوكية النفسية:

يرى أصحاب هذا الاتجاه وعلى رأسهم العالم النمساوي سيجموند فرويد، أن شخصية الفرد لا تتأثر كثيراً بالوراثة، أو بتكوين الجسم، بل تتأثر إلى حد كبير بالعوامل النفسية التي يخضع لها الفرد خلال مرحلة الطفولة، وذلك نتيجة للعلاقات الخاصة والتصرفات المتبادلة بين أفراد الأسرة، حيث تبقى رواسب هذه الحوادث عالقة بشخصية الفرد وذاكرته وتنغرس جذورها في حياته العاطفية، وتصبح واقعاً لا شعورياً لسلوكه وتصرفاته، ف إذا كانت حياة هذا الشخص في طفولته قاسية ومليئة بالمتاعب والمشكلات داخل عائلته، فان ذلك ينعكس على حياته في مراحل عمرية الحقبة، وهذا يؤدي بدوره إلى سلوكه سلوكاً منحرفاً، وبالتالي قد يرتكب الجريمة [7].

وبالعكس إذا كان الطفل يعيش ضمن عائلة يسودها جو من المحبة والألفة، فان ذلك ينعكس إيجاباً على سلوكه عندما يبلغ، كما يؤكد فرويد أن الغريزة

إن تصور الجريمة التفكير والعزم عليها هو أول أدوار الجريمة، لذلك تسمى هذه المرحلة بالمرحلة النفسية للجريمة، حيث أن الجريمة فيها محض فكرة أو مجرد إرادة وحيث أن هذه الإرادة الإجرامية هي مصدر القلق والأضطراب في المجتمع، وهي المصدر الذي ينبعث منه الاجرام، وما دامت الجريمة لاتزال في هذه المرحلة، أي ال تزال فكرة تختلج في نفس الفاعل، ف ن جميع قوانين العقوبات متفقة على عدم إدخال هذه المرحلة في الشروع وبالتالي العقاب عليها. إذا فالقانون ال يتدخل ال يفرض العقاب إلى على الأفعال التي تتخذ مظهراً خارجياً أي تلك التي تظهر إلى العالم الخارجي، والعلة في عدم العقاب على هذه المرحلة، حدث اضطراباً و اي إن الإرادة الإجرامية، مادامت في دائرة التفكير، ف نها لم ت يستلزم تدخل القانون، كما أن الان والأفكار أمور نفسية من الصعب إن لم يكن من المستحيل إثباتها، والتأكد من وجودها، ألن هذه المرحلة ليس لها أي مظهر مادي.

وبالإضافة على ذلك ف ن عدم العقاب على هذه المرحلة تشجيع الأفراد للعدول عن الجريمة، وترك طريق الإجرام، قبل البدء بتنفيذ المشروع الإجرامي، وقد يبدو للباحث للوهلة الأولى بأن المشرع يعاقب على بعض صور التفكير والتصميم على ارتكاب الجريمة، ولكن الواقع غير ذلك فالقانون ال يعاقب على مجرد العزم والتصميم وما يقف عند مرحلة التفكير والتصميم، نما على الفعل الخارجي، فالفاعل في هذه الحالة بل أعلن عن اتفاقه، وبالتالي تجاوز مرحلة التفكير والتصميم إلى مرحلة التنفيذ الكامل للجريمة، كون المشرع

ونظراً الأهمية هذه الجرائم فقد أرى تجريم مجرد العزم على ارتكاب الجريمة باعتبارها جريمة قائمة بذاتها. وليس باعتبارها مرحلة من مراحل الجريمة [17].

ثانياً: مرحلة التحضير للجريمة :

هي مرحلة تتوسط التفكير في الجريمة والتصميم عليها، وبين البدء في تنفيذها، ويمكن تعريف الأعمال التحضيرية للجريمة بأنها تلك الأعمال التي يأتي بها الجاني لتنفيذ الجريمة، فهي مظهر خارجي من التصميم والتفكير الجنائي، ولكنها ال تدخل في تنفيذ الجريمة، إذا الأعمال التحضيرية هي كل فعل يحصل به الجاني على وسيلة ارتكاب الجريمة، كسواء السالغ أو تجهيز المادة السامة أو شراء الأدوات كما تشمل الأعمال التحضيرية كذلك كل فعل يضع به الجاني نفسه في الموضع الذي يمكنه من الإقدام بعد ذلك على تنفيذ الجريمة، ك تخاذه مكاناً في سيارة لنقل الأشخاص لسرقة بعض ركايبها، أو سيره في الطريق الموصل إلى مسكن المجني عليه حيث ينوي قتله، وبتعبير أعم يراد بالأعمال التحضيرية كل فعل يهدف به الجاني إلى خلق الوسط الملائم لتنفيذ الجريمة.

كما أن الغاية من عدم العقاب على الأعمال التحضيرية تتمثل في ترك الباب مفتوحاً أمام الألف ارد للعدول عن الجريمة، وهذه الغاية مهمة في السياسة الجنائية إذ أنها تحقق مصلحة المجتمع بدرجة كبر مما يحققها العقاب على جريمة وقعت فعلاً. وعلى الرغم من عدم العقاب على الأعمال التحضيرية لكونها التي تعد شروعاً في الجريمة إلا أنه ال شيء يحول دون العقاب عليها بوصفها جريمة مستقلة، ويكون ذلك عندما تشكل هذه الأعمال خطورة على أمن المجتمع فيكون العقاب على هذه الأعمال اعتبارها جرائم مستقلة، وليس باعتبارها مرحلة من مراحل الجريمة.

ثالثاً: المرحلة التنفيذية " الشروع " :

وحرمانه من إبراز براعته، أو تكليفه بأعمال بعيدة عن طاقته أجل القيام بها الأمر الذي يؤدي إلى أن يفشل بتحقيقها، أو حتى عند عقد مقارنات ما بينه وبين أخوانه، ففي هذه الحالات يشعر الطفل بنوع من الضعف بالشخصية، الأمر الذي يؤدي إلى إثارة أنفعالات أليمة، تتماشى بتكرارها وتغوص في الشعور، مؤدية إلى عقدة النقص.

العوامل الموروثة والمكتسبة المؤدية للعود للجريمة:

بين علماء النفس بأن العودة للجريمة مردها لمجموعة من الأسباب يمكن إيجازها على النحو الآتي [1].

أولاً: **السبب وراثية:** وهي تتمثل في الخصائص التي يتم نقلها الأبناء من قبل الآباء أثناء عملية الإخصاب، وبالتالي فهي تتكون عند تكوين الجنين.

ثانياً: **أسباب مرتبطة بالعقل الضعيف:** وهي تمثل صفات وخصائص المرتبطة بالعقول، فمنهم من يقوموا بارتكاب الجريمة وهم ال يعرفون ما يترتب على هذا السلوك أو ما هي النتائج التي ستعقبه، مثل السرقات والتي توصف بأنها بسيطة والتي ال تحتاج إلى مجهود أو تخطيط، أو مثل التشرذم أو التسول.

ثالثاً: **النوبات المرتبطة بالصرع:** وهي الاضطرابات التي تتم بشكل مؤقت، وسرعان ما تنتهي، ويعود إلى حالته الطبيعية، لأنه خلال فترة الصرع فإنه قد يقوم بسلوكيات منحرفة ال يعقل نتيجتها، ومرد الصرع من وجهة نظر علماء النفس تعود لأسباب وراثية أو التهابات أو إصابات في المخ.

رابعاً: **النوبات العصبية:** إذ قد يوم المريض بارتكاب الكثير من الجرائم الخطيرة مثل القتل وكذلك السرقة أو التحطيم والحرق، وهرد ذلك يعود إلى دوافع قهريه قد يصعب السيطرة عليها من قبل المريض، كما رده بعض علماء النفس لعقدة النقص، والمتمثلة في الرغبة للتعويض، نتيجة دافع قهري مثل كراهية للسلطة بمظاهرها وأشكالها المختلفة [1].

خامساً: **العدوانية للسلطة:** وهي تتمثل بالتكوين النفسي يكون ضد السلطة ويوسمها بالجانرة خالية من العطف والحب والاحترام والتقدير، ويرى السلطة بأنها السبب في شقيانه في نشأته، وما يزيد الطين بلة قيام الوالدين بالعقاب النفسي والبدني والإذالة و الحرمان، وتعظيم الأخطاء نتيجة للقيام بمخالفات بسيطة.

سادساً: **أسباب قهريه:** وهي تتمثل في اضطراب قد يكون نفسي يعرف بالوسواس القهري أو العصاب، تتمثل في سيادة فكرة معينة في فكره دون سواها، وبالتالي يشعر بالإرهاق وعدم السيطرة عليها، الأمر الذي يؤدي إلى شعوره بقوة خارجة عن إمكانياته تدفعه لأجل القيام بإيذاء نفسه أو الإلقاء من مكان عال أو القيام بحرق نفسه، و قد يرتد الدافع الإجرامي إلى غيره عندما تدفعه قوة كبيرة لقيام بضرب الغير وايدائهم وتحطيم وحرق ممتلكاتهم. وهذا فإن العود للجريمة مرده في مجمل الأحيان لأسباب نفسية، الحرمان وعقد النفس من أهمها. وقد ترجع أسباب العود للجريمة لمجموعة من الأسباب الأخرى، والتي هي بعيدة كل البعد عن الجوانب النفسية، وهذه الأسباب يمكن إيجازها على النحو الآتي [3]:

أولاً: **الأسباب الاقتصادية:** وتتمثل في البطالة وكذلك الفقر، إذ يرى بعض العلماء بأن النظام الرأسمالي يعتبر من الأسباب الرئيسية في توزيع الثروات بشكل سيء العوامل السياسية: وتتمثل في غياب الديمقراطية وحرية التعبير في الآراء، وكذلك ضعف في المشاركة في الأحزاب السياسية.

ثالثاً: **العوامل الاجتماعية:** وهي مرتبطة بالتنشئة الاجتماعية والمرتبطة بشكل أساسي بالأسرة، فهي الأساس في تنشئة الطفل، إذ أن وجود العنف

الجنسية هي مصدر ألي عمل يقوم به الإنسان ويصدر عنه، وقد أطلق عليها اسم الايدو واعتبرها الأساس لجميع الرغبات والغرائز الإنسانية. إن كثيرا من رغبات الإنسان التي تحركها الغريزة التي يستطيع إشباعها، فيضطر إلى كبتها في العقل الباطن نتيجة للصراع النفسي الذي يقوم في جهازه النفسي، ومن ثم تختزن هذه الصراعات والالم في منطقة الا الشعور، وتبقى هناك تبحث عن منفذ لها، قد يتمثل في ارتكاب الجريمة.

هذا وقد خالص فرويد إلى أن السلوك الفردي إنما هو خالصة التفاعل بين ثلاثة مظاهر تقوم عليها النفس البشرية، وهي [7].

1- **الذات:** وهي ذلك القسم من النفس الذي يحوي الميول الفطرية، والاستعدادات الموروثة والتزعات الغريزية، وتقف هذه الرغبات والميول فيما وراء الشعور، أو ما يسمى بالعقل الباطن (الشعور).

2- **الأنا:** هو الجانب العاقل من النفس، وهو أيضا الجانب الشعوري، الذي يلمس الواقع، ولذلك فهو يحاول أن يقيم نوعا من الانسجام والتأليف والتكيف بين التزعات الفطرية الغريزية من جهة، وبين العادات والتقاليد والمبادئ الاجتماعية من جهة أخرى. فان جانبه التوفيق عمدا إما إلى التسامح بالنشاط الغريزي، أو المحاربة وكتبته في منطقة الشعور وتكمن الروادع التي تولدها القيم الدينية والخلفية والاجتماعية، وهذا القسم يعرف بالضمير، ومهمته مراقبة الا ان ومساءلتها عن أي تقصير في أداء وظيفتها والتوجيه للزعات الفطرية.

كما ويرى أصحاب هذه النظرية ان العود للجريمة يتم بناء على آليات التعلم السلوكي بأنواعه كافة، وذلك عن طريق التعزيز الإيجابي أو السلبي أو الحوافز. وهناك من العلماء من ينقض هذه النظرية بناء على أن القيام بالأعمال الإجرامية تمثل هروبا من الواقع، وليس حصولا على تعزيز إيجابي. ويمكن النظر إلى القيام بالجريمة على أنه عملية تعلم اجتماعي، تتم عن طريق التفاعل الاجتماعي، والأسباب المؤدية إلى العود للجريمة هي أسباب مركبة، وغالبا ما تكون ذات إرتباطات متبادلة مع عوامل أخرى [3].

نظرية الوصم الاجتماعي :

يرى القائمين على هذه النظرية بأن الانحراف هو صناعه اجتماعيه، ويقصدوا بذلك القواعد والظروف والصفات الفردية. ورد الفعل من قبل المجتمع يعمل كفاصل بين المنحرف وغير المنحرف ، وقد يكون كل السلوكين متشابه، وقد الا يكون السلوك المنحرف موجودا أو حقيقيا. كما يقول بيكر وهو من أكثر علماء نظريات الوصم شهره. أن رد الفعل الذي يؤمن بوجود الانحراف هو الذي يخلق الانحراف.

نظرية العود للجريمة:

يعتبر الفرد في نظر علماء الإجرام إذا تكرر منه الفعل حتى لو كان لم يحكم عليه في أفعاله السابقة إي متى تكررت مخالفته وا إلى الجريمة ويظهر اهتمام ارتكابه لأفعال المحرمة فإنه يعتبر عائدا علماء الإجرام بمن تكرر منهم فعل الجريمة حتى لو لم يحكم عليهم [18].

نظرية عقدة النقص:

أيا كان النقص ناشئ سواء عن قصور اجتماعي أو عضوي، ف نه يثير الأسى والنعمة على صاحبه، مما يؤدي إلى دخوله بخواطر منفرة ومؤلة يكون مصيرها بالمجمل الكبت في باطن الشعور، الأمر الذي يؤدي بالنهاية إلى عقدة النقص، وهناك عدة عوامل تؤدي لنشوء عقدة النقص فيما يخص الأطفال، مثل عدم الاهتمام بتعبيرات الطفل عن إحساساته ورغباته وكذلك لإرائه،

هي مرحلة تتوسط التفكير في الجريمة والتصميم عليها، وبين البدء في تنفيذها، ويمكن تعريف الأعمال التحضيرية للجريمة بأنها تلك الأعمال التي يتأهها الجاني لتنفيذ الجريمة، فهي مظهر خارجي من التصميم والتفكير الجنائي، ولكنها ال تدخل في تنفيذ الجريمة، إذا الأعمال التحضيرية هي كل فعل يحصل به الجاني على وسيلة ارتكاب الجريمة، كشرء السالء أو تجهيز المادة السامة أو شرء الأدوات أو الآلات، كما تشمل الأعمال التحضيرية كذلك كل فعل يضع به الجاني نفسه في الموضع الذي يمكنه من الإقدام بعد ذلك على تنفيذ الجريمة، كإتخاذه مكاناً في سيارة لنقل الأشخاص لسرقه بعض ركابها، أو سيره في الطريق الموصل إلى مسكن المجني عليه حيث ينوي قتله، وبتعبير أعم يراد بالأعمال التحضيرية كل فعل يهدف به الجاني إلى خلق الوسط الملائم لتنفيذ الجريمة.

كما أن الغاية من عدم العقاب على الأعمال التحضيرية تتمثل في ترك الباب مفتوحاً أمام ألف ارد للعدول عن الجريمة، وهذه الغاية مهمة في السياسة الجنائية إذ أنها تحقق مصلحة المجتمع بدرجة كبر مما يحققها العقاب على جريمة وقعت فعلاً. وعلى الرغم من عدم العقاب على الأعمال التحضيرية لكونها تعد شرعاً في الجريمة أنه ال شيء يحول دون العقاب عليها بوصفها جريمة مستقلة، ويكون ذلك عندما تشكل هذه الأعمال خطورة على أمن المجتمع فيكون العقاب على هذه الأعمال اعتبارها جرائم مستقلة، وليس باعتبارها مرحلة من مراحل الجريمة[3].

المرحلة الثالثة: المرحلة التنفيذية " الشروع "

إذا جاوز الفاعل مرحلة العمل التحضيري إلى للجريمة وبدأ في تنفيذها، تدخل المشرع بالعقاب أي أن انتقال الجاني من مرحلة التحضير على مرحلة التنفيذ هو انتقال من حالة الإباحة إلى حالة التجريم والعقاب، ف ذا بدأ الفاعل في التنفيذ وتمكن من تحقيق النتيجة الإجرامية المعاقب عليها فتقع الجريمة كاملة، وقد يعجز الفاعل عن تحقيق هذه النتيجة بسبب عوامل خارجة عن اردته فيعتبر فعله شرعاً في الجريمة[3].

جائحة كورونا:

مقدمة:

في ظل التغيرات السريعة التي يشهدها المجتمع التي لها انعكاساتها على جوانب الحياة اليومية ومنها انتشار الأمراض والأوبئة في المجتمعات المعاصرة لذلك يجب التصدي لهذه الأمراض والأوبئة من الأمراض المستجدة والأوبئة الحديثة التي كان لها صدى كبير في العالم العربي ومن الإزمات العالمي في جائحة كورونا السريع الانتشار وظهرت هذه الجائحة في ديسمبر (2019) بمقاطعة ووهان الصينية الحضرية وتعتبر من الأحداث أو الإزمات الغير معتادة في تاريخ الانساني الحديث كما يشهد العالم اليوم أزمة حديثة واجتماعية كما يشهد بظهور فيروس كورونا الذي اجتاح كل دول العالم من دون استثناء. حيث اربك جميع الدول التي اصيحت تتسابق لاكتشاف اللقاح المناسب للوباء وتشكيل خلايا الادارة اللازمة للحد من انتشار الفيروس لذلك اطلق عليه الوباء العالمي.

مع بدء انتشار الفيروس وتفشيه خارج حدود الصين أكثر داخل أكثر وفي (11 مارس 2020) تم الاعلان عن حدة الفيروس، كورونا وتحول إلى جائحة عالمية وفيروس كورونا المستجد هو الأصعب في تاريخ البشرية المعاصرة حتى الان فقد أدت حتى الآن إلى تقييد حركة البشر وأنهيار السياحة وتوقف سلسلة الانتاج بشكل يهدد الصحة والأقتصاد كما يمكن النظر إلى جائحة كورونا على أنها أجهاد للمجتمع العالمي ولها أثار بعيدة المدى في قطاعات التعليم

والصراعات الداخلية ما بين الوالدين يؤثر بشكل مباشر على الطفل، كما أن المحيط العائلي يؤثر بشكل أساسي على السلوك الإجرامي.

رابعاً: التشريعات والقوانين: وجدت التشريعات والنصوص القانونية أءجل مجازاة المجرمين، وهذا انطلقت منه إلا بنص قانوني"، ونظراً أن القاعدة الأساسية في العقاب هي " ال جري لكثرة الجرائم وتعدد المجرمين، بات من الضرورة بمكان العمل على تحديث التشريعات والقوانين بما يتواءم مع مقتضيات ومتطلبات العصر، وهذا ما فعلته الكثير من التشريعات المعاصرة، إلا أنه ونتيجة لتطور الحياة ف نها بحاجة لتحديث بشكل متكرر.

المراحل التي تمر بها الجريمة:

لا تقع الجريمة دفعة واحدة عادة، بل تمر بعدة مراحل قبل أن يبدأ الفاعل بتنفيذها، فتبدأ فكرة تترد في الذهن، أي تختلج في نفس الفاعل، سرعان ما تستقر في ذهنه وتتحول الفكرة إلى تصميم، فيصمم عليها داخليا ليس له وجود خارجي، فإذا ما استقرت ويعزم على تحقيقها، وهي في كل ذلك لا تعدو أن تكون فكرة الأءرام في نفس الفاعل وصمم وعقد العزم على تنفيذ الجريمة، يأتي دور التحضير، أي البد من أن يقوم بتهيئة الوسيلة اللازمة لارتكاب الجريمة، فيحضر السلاح أو المفتاح إلى غير ذلك من الوسائل التي تختلف باختلاف الجريمة التي ينوي ارتكابها، فإذا ما أتم الفاعل إعداد الوسائل اللازمة يبدأ دور التنفيذ وقد يستطيع أن يستمر في تنفيذها دون ان تحول بينه وبين مسعاه ظروف خارجة عن إرادته، فيكون نشاطه في تحقيق الجريمة قد انتهى بتحقيقه النتيجة الإجرامية التي قصدتها.

ويمكن إءجاز المراحل التي تمر بها الجريمة على النحو الآتي [3]:

أولاً: مرحلة التفكير والتصميم على ارتكاب الجريمة:

إن تصور الجريمة التفكير والعزم عليها هو أول أدوار الجريمة، لذلك تسمى هذه المرحلة بالمرحلة النفسية للجريمة، حيث أن الجريمة فيها محض فكرة أو مجرد إرادة وحيث أن هذه الإرادة الإجرامية هي مصدر القلق والاضطراب في المجتمع، وهي المصدر الذي ينبعث منه الإءرام، وما دامت الجريمة ال تزال في هذه المرحلة، أي ال تزال فكرة تختلج في نفس الفاعل، ف ن جميع قوانين العقوبات متفقة على عدم إءخال هذه المرحلة في الشروع وبالتالي ال عقاب عليها. إذا فالقانون ال يتدخل ال يفرض العقاب إلا على الأفعال التي تتخذ مظهر خارجياً أي تلك التي تظهر إلى العالم الخارجي، والعلة في عدم العقاب على هذه المرحلة، حدث اضطراباً في الإرادة الإجرامية، مادامت في دائرة التفكير، فإنها لم يستلزم تدخل القانون، كما أن الانا والأفكار أمور نفسية من الصعب إن لم يكن من المستحيل إثباتها، والتأكد من وجودها، لأن هذه المرحلة ليس لها أي مظهر مادي. وبالإضافة على ذلك فإن عدم العقاب على هذه المرحلة تشجيع للأفراد للعدول عن الجريمة، وترك طريق الإءرام، قبل البدء بتنفيذ المشروع الإجرامي، وقد يبدو للباحث للوهلة الأولى بأن المشرع يعاقب على

بعض صور التفكير والتصميم على ارتكاب الجريمة، ولكن الواقع غير ذلك فالقانون ال يعاقب على مجرد العزم والتصميم وام يقف عند مرحلة التفكير والتصميم، نما على الفعل الخارجي، فالفاعل في هذه الحالة بل أعلن عن اتفاقه، وبالتالي تجاوز مرحلة التفكير والتصميم إلى مرحلة التنفيذ الكامل للجريمة، كون المشرع ونظراً لأهمية هذه الجرائم فقد أرى تجريم مجرد العزم على ارتكاب الجريمة باعتبارها جريمة قائمة بذاتها وليس باعتبارها مرحلة من مراحل الجريمة [17].

ثانياً: مرحلة التحضير للجريمة:

الناجئة عن التعامل مع الأزمات، وقد كانت عينة الدراسة (168) فردا من أطباء الجراحة بأنواعها والعظام والتخدير والعناية المركزة والتمريض وأخصائيي المعامل والخدمات المعاونة، من مستشفيات وزارة الصحة بالدقهلية بجمهورية مصر العربية، وقد أشارت نتائج الدراسة إلى وجود علاقة سلبية بين الخبرة وبين القلق، وأيضا أشارت إلى وجود علاقة ايجابية بين الخبرة وبين القدرة على مواجهة الأزمة والتعامل معها.

4- دراسة الشمراني (2004) إدارة الأزمات ومعوقاتها في مؤسسات التعليم العالي في المملكة العربية السعودية [8]:

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على كيفية تعامل العاملين الإداريين في مؤسسات التعليم العالي في المملكة العربية السعودية مع الأزمات المختلفة، لتوفير سرعة إجابة في مواجهة الأزمات بموضوعية، كما هدفت الدراسة إلى التعرف إلى أهم المعوقات التي تواجه العاملين الإداريين في إدارة الأزمات ومعوقاتها في مؤسسات التعليم العالي في المملكة العربية السعودية، والمتمثلة في معوقات إنسانية، معوقات تكنولوجية، معوقات تنظيمية. وتوصلت الدراسة إلى نتائج، كان من أبرزها: كانت استجابة العاملين بدرجة عالية في التعامل مع الأزمات من خلال الاستفادة من المراحل الخمس مرتبة حسب الأهمية: التعلم، الاستعداد والوقاية، استعادة النشاط، واحتواء الأضرار. وكانت بدرجة متوسطة بالنسبة لاكتشاف إشارات إنذار التحكم والسيطرة على المعوقات الإنسانية والتكنولوجية التي تواجه العاملين الإداريين كانت الاستجابة بدرجة متوسطة، في حين تبين أن المعوقات التنظيمية كانت بدرجة استجابة منخفضة. هناك اختلافات ذات دلالة إحصائية بين استجابات أفراد العينة في التعامل مع الأزمات تعزى إلى العمر، المؤهل العلمي، الخبرة، المستوى الوظيفي، وعدد الدورات للعاملين الإداريين، في حين لم تظهر اختلافات ذات دلالة إحصائية تعزى إلى الجنس.

جاءت نتائج هذه الدراسة متناقضة مع نتائج الدراسة الحالية حيث أشارت الدراسة الحالية إلى وجود نظام لإدارة الأزمات بكافة مراحلها في المستشفيات الحكومية بدرجة متوسطة، في حين أشارت دراسة الشمراني إلى وجود نظام لإدارة الأزمات في مؤسسات التعليم العالي في السعودية بدرجة عالية في كافة المراحل، باستثناء مرحلة اكتشاف إشارات الإنذار، حيث كانت النتيجة بدرجة متوسطة.

فصل إجراءات البحث:

تمهيد:

هذا الفصل يوضح الإجراءات المنهجية للبحث، وذلك بهدف الربط بين الإطار النظري والجانب العملي، ابتداء من أداة البحث التي تم تطبيقها على مجتمع البحث بالإضافة إلى الأساليب الإحصائية الملزمة التي تم استخدامها بعد تطبيق وتفريغ البيانات ثم معالجتها، وصولاً إلى النتائج التي سوف تعرض في الفصل اللاحق، حيث تتضمن إجراءات البحث في هذا الفصل ما يلي:

أولاً: منهج البحث:

تم استخدام المنهج الوصفي والتحليلي في هذا البحث فهو ملائم للبحث من حيث الوصف التحليلي واستخراج النتائج.

ثانياً: مجتمع البحث:

شمل مجتمع البحث جميع طلاب قسم التخطيط والإدارة التربوية بكلية الآداب - جامعة سبها، للعام الجامعي (2021-2022) ف.

ثالثاً: عينة البحث:

قامت الباحثة باختيار العينة بالطريقة العشوائية المنتظمة، فكانت العينة

والاقتصاد والصحة والزراعة والنقل وغيرها من القطاعات ومن هذا المنطلق تنبع أهمية دراسة الأزمات وشدة خطورتها ودرجة شدتها من قبل المجتمع ونظراً لاستمرار تواجد العوامل المسببة للأزمات المختلفة فإنه يجب إعداد خطط للاستعداد لمواجهة هذه الأزمات ومحاولة وضع أسس ومبادئ للتنبؤ بها أو الحد من أثارها التدميرية في حالة صعوبة إجراء التنبؤ.

الدراسة السابقة:

1- الجنفاري، خالد مخلف (2019) العوامل المؤدية للعودة إلى الجريمة وفقاً لتوجهات العاملين في أقسام الخدمة [18].

تهدف الدراسة الاجتماعية في المؤسسات الإصلاحية في الكويت، وتحديد قدرة أو مقدرة هؤلاء العاملين في الحد من هذه العوامل. تمثل نوع الدراسة في الدراسة الوصفية / التحليلية. وكان منهجها المسح الاجتماعي الشامل. تم إجراء الدراسة خلال العام 2510م، وتم جمع البيانات خلال شهر ديسمبر 2510 م من جميع العاملين في أقسام الخدمة الاجتماعية في المؤسسات الإصلاحية في الكويت، وبلغ عددهم (22) دارسة أن هناك عوامل عديدة ومتنوعة، ومن أهم نتائج الدراسة ومتفاعلة معا تؤدي وتدفع الشخص إلى العودة إلى الجريمة (منها: العوامل النفسية والاقتصادية والاجتماعية والقانونية والتشريعية...) أيضاً توصلت الدراسة إلى أن العاملين في أقسام الخدمة الاجتماعية في المؤسسات الإصلاحية في الكويت لديهم قدرة من متوسطة في الحد العوامل المؤدية للعودة إلى الجريمة.

ومن أهم توصيات الدراسة زيادة الاهتمام بخدمات الرعاية اللاحقة أو التتبعية لمساعدة المخرج عنهم من التوافق مع المجتمع مرة أخرى وعدم العودة إلى الجريمة مرة أخرى، وزيادة الأبحاث المرتبطة بموضوع

2- دراسة الجديلي (2006) واقع استخدام أساليب إدارة الأزمات في المستشفيات الحكومية الكبرى في قطاع غزة [2].

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على اتجاهات العاملين نحو مدى توفر نظام لإدارة الأزمات في مراحلها المختلفة في المستشفيات الحكومية الكبرى في قطاع غزة وذلك وصولاً إلى تحديد مدى الاستعداد والجاهزية التي تتمتع بها هذه المستشفيات في التعامل مع الأزمات، وكذلك تحديد مدى العلاقة القائمة بين مراحل نظام إدارة الأزمات بعضها مع بعض. وقد كان مجتمع الدراسة عبارة عن جميع العاملين في المستشفيات الحكومية الكبرى في قطاع غزة وتم اختيار عينة عشوائية طبقية مقدارها 600 مفردة. وقد أظهرت الدراسة النتائج التالية:

- يوجد ضعف شديد في نظام إدارة الأزمات في هذه المستشفيات في كل مرحلة من مراحل هذا النظام، وفي مراحلها الخمس مجتمعة.
- عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين هذه المستشفيات حول فاعلية نظام إدارة الأزمات فيها.
- توجد علاقات ارتباطية ايجابية ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (01,0) (بين مراحل إدارة الأزمات بعضها ببعض).
- إن المستشفيات الكبرى في قطاع غزة مستهدفة للأزمات وغير مستعدة له.

3- دراسة شاهين (2000) الآثار السيكولوجية الناتجة عن إدارة الأزمات والكوارث والطوارئ الصحية [7]:

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على الآثار النفسية الناتجة عن الأزمات والكوارث والطوارئ الصحية، ومحاولة الكشف عن العلاقة الارتباطية بين الخبرة في إدارة الأزمات والكوارث والطوارئ الصحية، وبين الآثار النفسية

وذلك من حيث : الشكل والصياغة ومدى مناسبة البنود لموضوع البحث، وتم عرض المقياس على (5) من أساتذة قسم التخطيط والإدارة التربوية، وبذلك قامت الباحثة بإجراء بعض التعديلات التي اقترحها المحكمون على بعض من عبارات إدارة الأزمات .

2- صدق المقارنة الطرفية (الصدق التمييزي):

تم التحقق من صدق المقارنة الطرفية (التمييزي) وذلك على الاستبيان ككل ، حيث تم المقارنة بين المجموعتين العليا والدنيا من العينة الاستطلاعية والتي بلغ عددها (25) مفردة، وتم التعامل مع المجموعتين وذلك باختبار أعلى (27%) وأدنى (27%) من العينة الاستطلاعية وكان عدد كل مجموعة (7) مفردات، وللمقارنة بين المجموعتين تم استخدام اختبار (ت) فكانت النتائج وفق الجدول التالي:

جدول رقم (2) يبين اختبار (ت) للمقارنة بين المجموعتين العليا والدنيا لإدارة الأزمات

المحاور	المجموعة	ن	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	ت	مستوى الدلالة	الاستنتاج
فرض الحجر الصحي	العليا	7	9.14	0.69	7.00	0.00	دالة
	الدنيا	7	6.14	0.90			
كثرة الاعتداء والسرقعة	العليا	7	8.29	0.48	17.81	0.00	دالة
	الدنيا	7	5.00	0.00			
تعامل الكلية مع الأزمات	العليا	7	11.43	0.78	9.31	0.00	دالة
	الدنيا	7	6.57	1.13			
غياب دور الأسرة	العليا	7	8.86	0.90	11.34	0.00	دالة
	الدنيا	7	5.00	0.00			
الكلية	العليا	7	36.00	2.38	8.40	0.00	دالة
	الدنيا	7	24.57	2.69			

صادقة من حيث المقارنة الطرفية .

3- صدق الاتساق الداخلي:

للتحقق من صدق الاتساق الداخلي للمقياس فقد استخدم معامل ارتباط بيرسون للتعرف على درجة كل محور من محاور مقياس إدارة الأزمات، ولإفراد العينة الاستطلاعية فكانت النتائج وفق الجدول التالي:

جدول رقم (3) يبين معامل الارتباط لمقياس إدارة الأزمات

ت	المحاور	العدد	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
1	فرض الحجر الصحي	5	0.65	0.00
2	كثرة الاعتداء والسرقعة	5	0.69	0.00
3	تعامل الكلية مع الأزمات	5	0.82	0.00
4	غياب دور الأسرة	5	0.83	0.00
5	الكلية	20	0.83	0.00

الأداة صادقة من حيث الاتساق الداخلي .

ثانياً: ثبات الأداة:

للتحقق من ثبات كل مقياس تم استخدام (معامل ألفا كورنباخ ، وطريقة التجزئة النصفية) فكانت النتائج وفق الجدول التالي:

جدول رقم (4) يبين معامل الثبات الارتباط لمقياس إدارة الأزمات

المحاور	العدد	قيمة الفاكورنباخ	قيمة التجزئة النصفية
فرض الحجر الصحي	5	0.50	0.34
كثرة الاعتداء والسرقعة	5	0.80	0.45
تعامل الكلية مع الأزمات	5	0.40	0.47
غياب دور الأسرة	5	0.63	0.44
الكلية	20	0.69	0.69

تطبيقه على عينة البحث . وبعد التحقق من صدق وثبات مقياس إدارة الأزمات، يمكننا القول بأن الأداة صالحة للتطبيق على عينة البحث .

(50) طالب وطالبة.
 رابعاً: أداة جمع البيانات:
 قامت الباحثة بإعداد أداة لجمع المعلومات المتعلقة بموضوع البحث، وتم إعداد مقياس إدارة الأزمات والذي تكون من (4) محاور وهي: (فرض الحجر الصحي- كثرة الإعتداء والسرقعة - تعامل الكلية مع الأزمات - غياب دور الآباء، والذي تكون من (20) عبارة، وكانت خيارات الإجابة فيه (موافق - محايد - غير موافق)، وأخذت الأوزان (1، 2، 3) .

صدق وثبات المقياس:

أولاً: صدق الأداة:

1- صدق المحتوى (المحكمون):

تم التحقق منه من خلال عرض المقياس لجمع البيانات على مجموعة من المحكمين في موضوع البحث والذين أدلوا برأيهم على عبارات كل الاستبيان

يتضح من الجدول السابق أنه توجد فروق بين المجموعتين العليا والدنيا فيما يتعلق بإدارة الأزمات، وهذه الفروق لصالح المجموعة العليا، حيث تصل قيمة (ت) على محاور المقياس والأداة ككل وعلى التوالي (7.00، 17.81، 9.31، 11.34، 8.40)، وعند مستوى دلالة (0.00) وهو أقل من مستوى الدلالة المعتمد بالبرنامج الاحصائي للعلوم الاجتماعية والتربوية (spss) (0.05)، وبالتالي فإن المقياس ميز بين المجموعتين العليا والدنيا، وبهذا تعتبر الأداة

يتضح من الجدول السابق أن جميع قيم معاملات الارتباط دالة إحصائية، حيث تصل قيمة معامل الارتباط على مقياس إدارة الأزمات ككل إلي (0.83) وعند مستوى دلالة (0.00)، وهو أقل من مستوى الدلالة المعتمد بالبرنامج الاحصائي للعلوم الاجتماعية والتربوية (spss) وهو (0.05)، مما يدل ذلك بأن معامل الارتباط إدارة الأزمات قوية وموجبة ودالة إحصائية، وبالتالي تعتبر

يتضح من خلال الجدول السابق بأن قيم إدارة الأزمات على الأداة ككل جيدة ومناسبة تدل على ثبات الأداة، لاسيما معامل ألفا كورنباخ، وبالتالي يمكن

ثالثاً: الأساليب الإحصائية المستخدمة في البحث :

قامت الباحثة بتصحيح عبارات مقياس إدارة الأزمات، ورصد البيانات المتحصل عليها من الأداة لكل طالب وطالبة، وتصحيح المقياس باستخدام (spss) لتحليل البيانات ومعالجتها إحصائياً. وقد تم استخدام العديد من الأساليب الإحصائية اللازمة التي تتطلبها طبيعة البحث ومن أهمها:

1- المتوسط الحسابي للكشف عن إدارة الأزمات وعلاقتها بمستوى ارتفاع الجريمة خلال جائحة كورونا من وجهة نظر طلاب قسم التخطيط والإدارة التربوية بكلية الأدب – جامعة سبها.

2- الانحراف المعياري لمعرفة ما إذا كان هناك تجانس في استجابات أفراد العينة، فإذا كانت قيم الانحراف صغيرة دل ذلك على زيادة التجانس.

3- اختبار (ت) وذلك لدلالة على الفروق بين متوسط المجموعتين .
4- الانحراف المعياري لمعرفة ما إذا كان هناك تجانس في استجابات أفراد العينة، فإذا كانت قيم الانحراف صغيرة دل ذلك على زيادة التجانس .
5- لإيجاد معامل ثبات المقياس تم استخدام (معامل ألفا كورنباخ ومعادلة جثمان للتجزئة النصفية).

تفسير النتائج:

تمهيد:

يتناول هذا الفصل نتائج الفروض وتفسيرها وذلك باستخدام الأساليب الإحصائية المناسبة، وقد جاءت النتائج كما يلي :

الفرضية الأولى : تنص على: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين إدارة الأزمات ومستوى ارتفاع الجريمة خلال جائحة كورونا من وجهة نظر طلاب قسم التخطيط والإدارة التربوية.

جدول رقم (5) يبين معامل الارتباط بين إدارة الأزمات وارتفاع الجريمة

المحاور	معامل الارتباط	مستوى الدلالة	الاستنتاج
فرض الحجر الصحي	0.45	0.00	دالة
كثرة الاعتداء والسرقة	0.67	0.00	دالة
تعامل الكلية مع الأزمات	0.82	0.00	دالة
غياب دور الأسرة	0.73	0.00	دالة
الكلية	0.75	0.00	دالة

يتضح من الجدول السابق بأنه توجد علاقة ارتباطية موجبة بين إدارة الأزمات ومستوى ارتفاع الجريمة خلال جائحة كورونا، حيث تصل قيمة معامل الارتباط على الأداة ككل (0.75) وعند مستوى دلالة (0.00)، وقد يرجع ذلك إلى أن الطلاب قد.

وبالتالي نجد بأنه توجد علاقة ارتباطية موجبة بين إدارة الأزمات ومستوى ارتفاع الجريمة خلال جائحة كورونا من وجهة نظر طلاب قسم التخطيط والإدارة التربوية، وهذا ما حققته الفرضية الأولى .

الفرضية الثانية :

تنص على : توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين إدارة الأزمات ومستوى ارتفاع الجريمة خلال جائحة كورونا من وجهة نظر طلاب قسم التخطيط والإدارة التربوية تبعاً لمتغير الجنس.

وللتحقق من هذه الفرضية تم استخدام اختبار (ت) فكانت النتائج وفق الجدول التالي:

جدول رقم (6) يبين اختبار (ت) لإدارة الأزمات تبعاً لمتغير الجنس

المحاور	الجنس	ن	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	ت	مستوى الدلالة	الاستنتاج
فرض الحجر الصحي	ذكور	22	7.18	1.36	0.00	0.99	غير دالة
	إناث	28	7.18	1.46			
كثرة الاعتداء والسرقة	ذكور	22	6.82	1.53	0.28	0.77	غير دالة
	إناث	28	6.93	1.21			
تعامل الكلية مع الأزمات	ذكور	22	9.73	2.16	1.03	0.30	غير دالة
	إناث	28	9.14	1.84			
غياب دور الأسرة	ذكور	22	7.50	2.34	0.52	0.60	دالة
	إناث	28	7.21	1.52			
الكلية	ذكور	22	31.23	5.16	0.58	0.56	غير دالة
	إناث	28	30.46	4.14			

وبهذا لا تتفق ولا تختلف نتيجة هذه الفرضية مع أي من الدراسات السابقة التي تم تناولها في هذا البحث .

الفرضية الثالثة:

تنص على : توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين إدارة الأزمات ومستوى ارتفاع الجريمة خلال جائحة كورونا من وجهة نظر طلاب قسم التخطيط والإدارة التربوية تبعاً لمتغير العمر.

وللتحقق من هذه الفرضية تم استخدام اختبار (ف) فكانت النتائج وفق الجدول التالي:

يتضح من خلال الجدول السابق أنه لا توجد فروق بين الجنسين فيما يتعلق بإدارة الأزمات ومستوى ارتفاع الجريمة على محاور الاستبيان والأداة ككل تبعاً لمتغير الجنس، حيث تصل قيمة (ت) إلى (0.00، 0.28، 1.03، 0.52، 0.58)، وعند مستوى دلالة (0.99، 0.77، 0.30، 0.60، 0.56)، وهو أكبر من (0.05) مستوى الدلالة المعتمد بالبرنامج الإحصائي (spss) للعلوم الاجتماعية والتربوية .

وبالتالي نجد بأنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين إدارة الأزمات ومستوى ارتفاع الجريمة خلال جائحة كورونا تبعاً لمتغير الجنس، وهذا ما حققته الفرضية الثانية.

جدول رقم (7) يبين اختبار (ف) لإدارة الأزمات تبعاً لمتغير العمر

المحاور	العمر	ن	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	ف	مستوى الدلالة	الاستنتاج
فرض الحجر الصحي	19 - 20	12	6.67	1.43	1.07	0.35	غير دالة
	21 - 22	15	7.40	1.24			
	23 فما فوق	23	7.30	1.49			
كثرة الاعتداء والسرقة	19 - 20	12	6.67	1.499	0.49	0.61	غير دالة
	21 - 22	15	6.73	1.22			
	23 فما فوق	23	7.09	1.37			
تعامل الكلية مع الأزمات	19 - 20	12	8.50	2.57	4.67	0.01	دالة
	21 - 22	15	8.80	1.37			
	23 فما فوق	23	10.26	1.68			
غياب دور الأسرة	19 - 20	12	6.50	1.44	6.66	0.00	دالة
	21 - 22	15	6.53	1.40			
	23 فما فوق	23	8.30	2.01			
الكلية	19 - 20	12	28.33	5.31	5.89	0.00	دالة
	21 - 22	15	29.47	3.29			
	23 فما فوق	23	32.96	4.05			

وبالتالي نجد بأنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين إدارة الأزمات ومستوى ارتفاع الجريمة خلال جائحة كورونا في محور (فرض الحجر الصحي) و(كثرة الاعتداء والسرقة)، وتوجد فروق بين إدارة الأزمات ومستوى ارتفاع الجريمة خلال جائحة كورونا في محور (تعامل الكلية مع الأزمات) و(غياب دور الأسرة) والأداة ككل تبعاً لمتغير العمر، وهذه الفروق لصالح الطلبة الذين تصل أعمارهم إلى (23 فما فوق).

الفرضية الرابعة:

تنص على: توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين إدارة الأزمات ومستوى ارتفاع الجريمة خلال جائحة كورونا من وجهة نظر طلاب قسم التخطيط والإدارة التربوية تبعاً لمتغير الفصل الدراسي.

للتحقق من هذه الفرضية تم استخدام اختبار (ف) فكانت النتائج وفق الجدول التالي:

جدول رقم (8) يبين اختبار (ف) لإدارة الأزمات تبعاً لمتغير الفصل الدراسي

المحاور	الفصل الدراسي	ن	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	ف	مستوى الدلالة	الاستنتاج
فرض الحجر الصحي	الأول - الثاني	10	6.30	1.16	2.03	0.12	غير دالة
	الثالث - الرابع	5	7.00	1.58			
	الخامس - السادس	19	7.32	1.15			
كثرة الاعتداء والسرقة	الأول - الثاني	10	6.90	1.44	1.85	0.15	غير دالة
	الثالث - الرابع	5	8.00	2.43			
	الخامس - السادس	19	6.47	1.21			
تعامل الكلية مع الأزمات	الأول - الثاني	10	9.00	2.82	1.79	0.16	غير دالة
	الثالث - الرابع	5	10.20	2.28			
	الخامس - السادس	19	8.79	1.47			
غياب دور الأسرة	الأول - الثاني	10	6.80	1.38	3.89	0.01	دالة
	الثالث - الرابع	5	8.20	2.77			
	الخامس - السادس	19	6.53	1.54			
الكلية	الأول - الثاني	10	29.00	5.67	3.86	0.01	دالة
	الثالث - الرابع	5	33.40	5.81			
	الخامس - السادس	19	29.11	3.24			
	السابع - الثامن	16	33.13	3.72			

على محور (غياب دور الأسرة) والأداة ككل تبعاً لمتغير الفصل الدراسي، وهذه الفروق لصالح طلبة الفصلي (الثالث - الرابع) والفصلي (السابع - الثامن)، حيث تصل قيمة (ف) إلى (3.89، 3.86)، وعند مستوى دلالة (0.01، 0.01)، وهي أقل من (0.05) مستوى الدلالة المعتمد بالبرنامج الإحصائي للعلوم الاجتماعية والتربوية.

وبالتالي نجد بأنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين إدارة الأزمات ومستوى ارتفاع الجريمة خلال جائحة كورونا في محور (فرض الحجر الصحي)

يتضح من خلال الجدول السابق بأنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين إدارة الأزمات ومستوى ارتفاع الجريمة خلال جائحة كورونا في محور (فرض الحجر الصحي) و(كثرة الاعتداء والسرقة) تبعاً لمتغير العمر، حيث تصل قيمة (ف) إلى (1.07، 0.49)، وعند مستوى دلالة (0.35، 0.61)، وهو أكبر من (0.05) مستوى الدلالة المعتمد بالبرنامج الإحصائي للعلوم الاجتماعية والتربوية (spss).

وتوجد فروق بين الأعمار فيما يتعلق بإدارة الأزمات ومستوى ارتفاع الجريمة على محور (تعامل الكلية مع الأزمات) و(غياب دور الأسرة) والأداة ككل تبعاً لمتغير العمر، وهذه الفروق لصالح الطلبة الذين تصل أعمارهم إلى (23 فما فوق)، حيث تصل قيمة (ف) إلى (4.67، 6.66، 5.89)، وعند مستوى دلالة (0.01، 0.00، 0.00)، وهي أقل من (0.05) مستوى الدلالة المعتمد بالبرنامج الإحصائي للعلوم الاجتماعية والتربوية (spss)، وربما يرجع ذلك إلى أن التقارب في الأعمار العينة

يتضح من خلال الجدول السابق بأنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين إدارة الأزمات ومستوى ارتفاع الجريمة على محور (فرض الحجر الصحي) و(كثرة الاعتداء والسرقة) و(تعامل الكلية مع الأزمات) تبعاً لمتغير الفصل الدراسي، حيث تصل قيمة (ف) إلى (2.03، 1.85، 1.79)، وعند مستوى دلالة (0.12، 0.15، 0.16)، وهي أقل من (0.05) مستوى الدلالة المعتمد بالبرنامج الإحصائي للعلوم الاجتماعية والتربوية (spss).

وتوجد فروق بين الأعمار فيما يتعلق بإدارة الأزمات ومستوى ارتفاع الجريمة

و(كثرة الاعتداء والسرقة) وتعامل الكلية مع الأزمات)، وتوجد فروق بين إدارة الأزمات ومستوى ارتفاع الجريمة خلال جائحة كورونا في (غياب دور الأسرة) والأداة ككل، وهذه الفروق لصالح طلبة الفصلي (الثالث - الرابع) والفصلي (السابع - الثامن)، وهذا ما حققته الفرضية الرابعة .
الفرضية الخامسة :

جدول رقم (9) يبين اختبار (ف) لإدارة الأزمات تبعاً لمتغير نوع السكن

المحاور	نوع السكن	ن	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	ف	مستوى الدلالة	الاستنتاج
فرض الحجر الصحي	شقة	14	6.64	1.64	0.96	0.42	غير دالة
	منزل	28	7.39	1.37			
	فيلا	4	7.50	0.57			
	إيجار	4	7.25	1.25			
كثرة الاعتداء والسرقة	شقة	14	7.07	1.81	1.05	0.37	غير دالة
	منزل	28	6.93	1.08			
	فيلا	4	5.75	0.50			
	إيجار	4	7.00	1.63			
تعامل الكلية مع الأزمات	شقة	14	9.21	1.91	1.57	0.20	غير دالة
	منزل	28	9.82	1.88			
	فيلا	4	7.75	1.50			
	إيجار	4	7.25	2.21			
غياب دور الأسرة	شقة	14	7.14	1.91	1.28	0.28	غير دالة
	منزل	28	7.68	1.88			
	فيلا	4	7.75	1.50			
	إيجار	4	7.25	2.21			
الكلي	شقة	14	30.07	5.74	1.71	0.17	غير دالة
	منزل	28	31.82	3.84			
	فيلا	4	26.75	4.11			
	إيجار	4	30.25	4.03			

5. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين إدارة الأزمات ومستوى ارتفاع الجريمة خلال جائحة كورونا تبعاً لمتغير نوع السكن
التوصيات:

1. إنشاء وحدات الإدارة الأزمات في وزارة الصحة خصوصاً في المستشفيات الحكومية وتحديد ميزانية خاصة لهذه الوحدات وتوظيف الأشخاص ذوي الخبرة وكفاء في مجال إدارة الأزمات
2. عمل أدوات متخصصة للعاملين لتوضيح مفاهيم إدارة الأزمات لهم وإزالة اللبس والغموض حولها حيث يتم التعامل مع خبراء في مجال إدارة الأزمات
3. العمل على جعل التخطيط الإدارة الأزمات كجزء من التخطيط الاستراتيجي في الإدارة الصحية وبذلك وضع خطة استراتيجية لمواجهة الأزمات
المقترحات:

1. اقتراح تدريس مادة إدارة الأزمات في القطاعات الإدارية والصحية ضمن المنهج الدراسي في الجامعات لحد من ارتفاع مستوى الجريمة.
2. تشجيع الدراسات والأبحاث العلمية وإجراء المزيد من الدراسات الميدانية الأكثر تخصصاً في مجال إدارة الأزمات والتنوعية الكاملة عن طريق الندوات عن (حائجة كورونا).
3. تنفيذ برنامج إدارة الأزمة وتشكل الحلول اللازمة في فترة المدي وطويلة المدى لمواجهة هذه الأزمة والحد من الأضرار والخسائر.

المراجع:

- [1] - أبو فارة، يوسف، إدارة الأزمات، ط1، إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، 2009.
- [2] - الجديلي، ربيح، واقع استخدام أساليب إدارة الأزمات في المستشفيات الكبرى في قطاع غزة، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، 2006م.
- [3] - الجميلي، فتحية، الجريمة والمجتمع ومرتكب الجريمة، المكتبة الوطنية، عمان، 2005.

يتضح من الجدول السابق أنه لا توجد فروق بين إدارة الأزمات ومستوى ارتفاع الجريمة والأداة ككل وفقاً لمتغير نوع السكن، حيث تصل قيمة (ف) على الأداة ككل إلى (1.71)، وعند مستوى دلالة (0.17)، وهو أكبر من (0.05) مستوى الدلالة المعتمد بالبرنامج الإحصائي (spss) للعلوم الاجتماعية والتربوية، وربما يرجع ذلك إلى أن

وبالتالي نجد بأنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين إدارة الأزمات ومستوى ارتفاع الجريمة خلال جائحة كورونا تبعاً لمتغير نوع السكن، وهذا ما حققته الفرضية الخامسة.

النتائج:

1. توجد علاقة ارتباطية موجبة بين إدارة الأزمات ومستوى ارتفاع الجريمة خلال جائحة كورونا من وجهة نظر طلاب قسم التخطيط والإدارة التربوية
2. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين إدارة الأزمات ومستوى ارتفاع الجريمة خلال جائحة كورونا تبعاً لمتغير الجنس
3. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين إدارة الأزمات ومستوى ارتفاع الجريمة خلال جائحة كورونا في محور (فرض الحجر الصحي) و(كثرة الاعتداء والسرقة)، وتوجد فروق بين إدارة الأزمات ومستوى ارتفاع الجريمة خلال جائحة كورونا في محور (تعامل الكلية مع الأزمات) و(غياب دور الأسرة) والأداة ككل تبعاً لمتغير العمر، وهذه الفروق لصالح الطلبة الذين تصل أعمارهم إلى (23 فما فوق) .
4. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين إدارة الأزمات ومستوى ارتفاع الجريمة خلال جائحة كورونا في محور (فرض الحجر الصحي) و(كثرة الاعتداء والسرقة) و(تعامل الكلية مع الأزمات)، وتوجد فروق بين إدارة الأزمات ومستوى ارتفاع الجريمة خلال جائحة كورونا في (غياب دور الأسرة) والأداة ككل، وهذه الفروق لصالح طلبة الفصلي (الثالث - الرابع) والفصلي (السابع - الثامن)

- [4]- الخضيرى، محسن، إدارة الأزمات: منهج اقتصادي إداري متكامل لحل الأزمات، ط2، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1990.
- [5]- الرزام و عز الدين و التخطيط للطوارئ وإدارة الأزمات في المؤسسات، دار الخواجا للنشر والتوزيع، ط1، عمان 1995.
- [6]- سبتي، عزيز، إدارة الأزمات في منظمات القطاع الصناعي الأردني: دراسة ميدانية من منظور المديرين، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، الأردن، 2002.
- [7]- شاهين، محمد عبد النواب، الآثار السيكولوجية الناتجة عن إدارة الأزمات والكوارث والطوارئ الصحية، رسالة ماجستير، جامعة عين شمس، القاهرة، 2000م.
- [8]- الشمراي، سعيد، إدارة الأزمات ومعوقاتها في مؤسسات التعليم العالي في المملكة العربية السعودية، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، الأردن، 2004م.
- [9]- شهاب، بدر، معجم مصطلحات الإدارة العامة، ط1، دار البشير للنشر، عمان، 1998.
- [10]- الصباغ، زهير نعيم، دور إدارة الموارد البشرية في إدارة الأزمات، رسالة ماجستير، جامعة عين شمس، القاهرة، 1997.
- [11]- الصيرفي، محمد، إدارة الأزمات، مؤسسة حورس الدولية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2008.
- [12]- العزام، ماجد، إدارة الأزمات في قطاع الصناعات الدوائية في الأردن، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، 2004.
- [13]- عليوة، السيد ورضوان، رفعت، مهارات الاتصال في إدارة الأزمات : بالتطبيق على المستشفيات. المؤتمر السنوي الثاني لإدارة الأزمات والكوارث، جامعة عين شمس، القاهرة، 1997.
- [14]- عليوة، السيد، إدارة الأزمات في المستشفيات"، القاهرة، إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع، 2000.
- [15]- مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، مكتبة الشروق الدولية، ط 2004.
- [16]- مهنا، محمد نصر، إدارة الأزمات (قراءة في المنهج)، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2006م.
- [17]- نجم، محمد صبحي، قانون العقوبات و النظرية العامة للجريمة، ط3، مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2005م.
- [18]- الجنفاري، خالد مخلف، العوامل المؤدية للعودة إلى الجريمة وفقا لتوجهات العاملين في أقسام الخدمة الاجتماعية في المؤسسات الإصلاحية في الكويت، مجلة كلية الخدمة الاجتماعية، العدد(18)، الفيوم، مصر، 2019.

الملاحق

جامعة سها-كلية الآداب

قسم- التخطيط والإدارة التربوية

بعد التحية ،،،

تقوم الباحثة بإجراء بحث بعنوان: إدارة الأزمات وعلاقتها بمستوى ارتفاع الجريمة خلال جائحة كورونا من وجهة نظر طلاب قسم التخطيط والإدارة التربوية ونظرا لعلاقتكم الوثيقة بموضوع البحث ،فأتمنى تأمل منكم الإجابة على فقرات الاستبيان وذلك بوضع علامة (√) في الخانة التي تناسبكم مع آرائكم وأفكارهم . ولكم منا جزيل الشكر والعرفان

أولاً: البيانات الديمغرافية :

الجنس: ذكر() أنثى()

العمر: 19 - 20 () 21-23 () 23 فما فوق ()

الفصل الدراسي: الأول - الثاني () الثالث - الرابع ()

الخامس- السادس. () السابع والثامن ()

نوع السكن

شقة

منزل

فيلا

مسكن إيجار.

ثانياً: الاستبيان:

ت.ر1	المحور الأول: فرض الحجر الصحي	موافق	غير موافق	محايد
1	فرض الحجر الصحي ساعد على انتشار الجريمة بشكل ملحوظ			
2	تشكيل فريق تدخل وقت الأزمات يساعد على تخفيف منها			
3	يمكن إعطاء معلومات تبنوية لتخفيف من وقع الأزمة			
4	عدم توفر الأمن داخل المدينة خلال أزمة كورونا			
5	انتشار أزمة كورونا ساعد على ارتفاع معدل الجريمة في مدينة			
6	. استغلال أزمة كورونا في ارتفاع سعر الكشف الصحي داخل العيادات بمدينة			
7	المحور الثاني: كثرة الاعتداء والسرقة			
8	الاعتداء على الأطقم الطبية والطبية المساعد أثناء أزمة كورونا			
9	ارتفاع الأسعار. المواد الغذائية بشكل ملحوظ و مبالغ فيه أثناء أزمة كورونا			
10	انعدام السيولة، المالية ساعد على انتشار السرقة والخطف بمدينة			
11	يتضاعف السلوك الإجرامي أثناء الأزمات			
12	توعية الطلاب بالآثار السلبية الناتجة عن الأزمات يساعد من التخفيف من مخاطرها			
13	المحور الثالث: تعامل الكلية مع الأزمات			
14	غياب دور الجامعة في التوعية والإرشاد من الآثار السلبية الأزمات			
15	تعطيل جامعة مدة طويلة أثناء أزمة كورونا تساعد على انتشار الجريمة بين الطلاب.			
16	عدم الالتزام الكلي بالتطبيق القوانين والإجراءات الاحترازية من قبل الطلاب أثناء أزمة كورونا .			
17	كثرت الاعتداءات والمشاجرات داخل الكلية. أثناء أزمة كورونا			
18	غياب دور المؤسسات الدينية من حيث الإرشاد والتوجيه أثناء الأزمة كورونا .			
19	المحور الرابع: غياب دور الآباء.			
20	انخفاض مستوى دخل الأسرة يؤدي إلى ارتفاع معدل الجريمة .			
21	البطالة بين الشباب تساعد على ارتفاع معدل الجريمة			
22	قلة النوادي الرياضية والثقافية. الخاصة بالشباب يؤدي إلى ارتفاع معدل الجريمة			
23	ارتفاع مستوى المعيشة يقلل من ارتفاع مستوى الجريمة			
24	غياب دور المؤسسات القضائية يساعد على عدم احترام القانون ارتفاع السلوك الإجرامي			